



T02-02386

كتاب الملكية والحقوق الخياريّة

دراسة مقارنة

رسالة

مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية
للحصول على درجة دكتور في الحقوق

من
المستشار محمد علي السيد محمد

المفتش بقضاة الاول بوزارة العدل

اشراف

الاستاذ الدكتور محمد علي العروى والاستاذ الدكتور رمضان ابو السعود

استاذ لقانون مدني بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية استاذ لقانون مدني بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية

لجنة الحكم على الرسالة

استاذ لقانون مدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس (رئيساً)

استاذ لقانون مدني بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية (عضواً)

استاذ ورئيس قسم الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة (عضواً)

استاذ لقانون مدني بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية (عضواً)

الاستاذ الدكتور محمد السيد شنب

الاستاذ الدكتور محمد علي العروى

الاستاذ الدكتور يوسف قاسم

الاستاذ الدكتور رمضان ابو السعود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْبَنِيِّ الْفَدَى وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
قَالَ تَعَالَى

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ

(الآية ٢٩ من سورة انفاء)

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ
فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُوا فِيهَا شَجَرٌ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي
أَنفُسِهِمْ عَرِجاً مِمَّا قُضِيَتْ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيماً

(الآية ٦٥ من سورة انفاء)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الغناء

إلى من هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو الغائب ودماس من مؤمنه إله وانا أولى الناس به في الدنيا
والهجرة الفردانية شتم قوله تعالى ودينى أولى بالمؤمنين من أنفسهم

(آية ٦ من سورة العنكبوت)

المقدمة

اقتضت ارادة الله تعالى أن تقوم الحياة البشرية على هذه الأرض . فخلق الله سبحانه الأرض ووضعها للأنام حيث قال تعالى (والأرض وضعها للأنام)^(١) ثم خلق آدم منها وأسكنه إياها حينما أزاله الشيطان (وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الأرض مستقر ومتاع الى حين)^(٢) ، واستخلف الله تعالى الانسان فى الأرض (إنى جاعل فى الأرض خليفة)^(٣) وأناط الله سبحانه وتعالى بالانسان عمارتها (هو أنشأكم من الأرض وأستعمركم فيها)^(٤) ، ثم مكنه فيها (ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معاش)^(٥) ، وأودع فيه غريزة التملك والاستثمار ومن هنا فان عمارة الأرض تتطلب التمكن منها والسيطرة عليها وذلك بوضع اليد عليها وحيازتها وتملكها ، ذلك أن الانسان مجبول بطبعه الى حب المال والاختصاص به حيث قال تعالى " وتحبون المال حبا جما " ^(٦) . وحيازة العقار تعد من أهم الأموال .

وموضوع هذه الدراسة هو " كسب ملكية العقار بالحيازة " دراسة قانونية ومقارنة فى القانون المدنى والفقه الاسلامى .

وكسب الملكية العقارية بالحيازة من الموضوعات القانونية الهامة الوثيقة الصلة بالمسائل الاقتصادية ، ولم يكن هذا الموضوع محل اهتمام الدراسات القانونية والاقتصادية فحسب ، بل كان وثيق الصلة بالأفكار الفلسفية والاجتماعية التى سادت فى المجتمعات البشرية منذ القدم .

١- قرآن كريم - الآية (١٠) من سورة الرحمن

٢- قرآن كريم - الآية (٣٦) من سورة البقرة

٣- ، ، - الآية (٣٠) من سورة البقرة

٤- ، ، - الآية (٦١) من سورة هود

٥- ، ، - الآية (١٠) من سورة الاعراف

٦- ، ، - الآية (٢٠) من سورة الفجر

وفكرة حيازة العقار فى حد ذاتها فكرة قديمة، ولقد بدأت فى العقارات بشكل سيطرة فعلية يباشرها الحائز على العقار ويتصرف فيه كتصرف المالك له، إذ أن حيازة العقار هى عنوان الملكية الظاهر لأن الغالب أن واضع اليد على العقار يكون هو مالكه الحقيقى . ويطلق تعبير واضع اليد على العقار ويراد به حائزه.

ولقد اعتنت معظم الشرائع بنظام حيازة العقار لأسباب تتعلق بالسلام والأمن الاجتماعى . ولعظم أهمية هذا الموضوع ولما يترتب عليه من نتائج خطيرة الأثر بين أسباب كسب الملكية، اهتم الفقه والقضاء سواء فى القانون المدنى أو الفقه الإسلامى بموضوع حيازة العقار . ومما يضاعف من أهمية موضوع البحث الى حـدد يجعله من موضوعات الساعة ما صار متفشيا من الاعتداء على حيازة العقارات لسلب الحيازة من المالك أو الحائز بالغصب وبالاحتيال سواء فى ذلك الأراضى الفضاء أو الأراضى الصحراوية أو الزراعية أو وحدات المباني المعدة للسكنى الخالية أو المفروشة . وتزايدت المنازعات فى هذا المجال خاصة فى هذه الآونة . واستخدمت شتى أنواع الحيل وذلك للتمكن من غصب وسلب حيازة الغير وازدحمت المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها بالعديد من دعاوى الحيازة وثبوت الملكية العقارية وصحة ونفاذ عقود البيع الوهمية على أساس وضع اليد المكسب للملكية مما شغل المحاكم وفقهاء القانون والرأى العام، كما وأنه قد أصبح شراء العقار ممن يدعى ملكيته بوضع اليد مصيدة يقع فيها الكثير من حسن النية، ثم يتبين له بعد فوات الأوان أنه لا يمكن أن يكتسب ملكية العقار الذى اشتراه بالتقادم . مما دعى المشرع الجنائى المصرى للتدخل فى هذه الفترة بأن خول للنيابة العامة الحق فى اتخاذ إجراءات تحفظية لحماية حيازة العقار وذلك فى نطاق سلطة التحقيق والادعاء . مما يثير التساؤل عن مدى اختصاص النيابة العامة فى منازعات الحيازة وعن طبيعة قرارات النيابة فى هذا الصدد مع أنها من المسائل المدنية .

ورغم صراحة النصوص وتغليظ العقوبة إلا أن مسلسل العدوان لازال مستمرا ، وخاصة على أملاك الدولة ، والتي تشمل الجزء الأكبر من مجموع الأراضى المصرية المترامية من الاسكندرية شمالا حتى أسوان جنوبا، ومن العريش شرقا حتى السلوم غربا ، وهذا العدوان على أملاك الدولة ظاهرة خطيرة انتشرت فى البلاد، ويترتب

محتويات البحث

١	المقدمة
٨	<u>القسم الأول</u>
٨	اعتداد القانون بحيارة العقار
	<u>الباب الأول</u>
٩	ماهية حجارة العقار ومجالها
١٠	<u>الفصل الأول - تعريف الحجارة</u>
١١	<u>المبحث الأول - تعريف الحجارة في القانون المدني</u>
١٢	<u>المطلب الأول - تعريف الحجارة</u>
١٢	أ- في القانون الروماني ب- في الفرنسي ج- في المصري
١٨	<u>المطلب الثاني - الطبيعة القانونية للحجارة</u>
٢٢	<u>المطلب الثالث - تاريخ وتطور الحجارة</u>
٢٢	أ- في القانون الروماني ب- في القانون الفرنسي ج- في المصري
٢٩	<u>المبحث الثاني - تعريف الحجارة في الفقه الاسلامي</u>
٣٠	<u>المطلب الأول - تعريف الحجارة في المذاهب الفقهية الاسلامية</u>
٣٠	أ- الفقه الحنفي والشافعي ب- الفقه المالكي
٣١	ج- الفقه الحنبلي د- الفقه الإباضي
٣٢	خلاصة ومقارنة.
٣٤	<u>المطلب الثاني - طبيعة الحجارة في الفقه الاسلامي</u>
٣٨	<u>المطلب الثالث - تأصيل الحجارة في الفقه الاسلامي</u>
٣٩	<u>أولا - سند الحجارة في التشريع الاسلامي بصفة عامة</u>
٤٠	أ - القرآن الكريم
٤٠	اولا - القرينة
٤٣	ثانيا - العرف
٤٧	ب- السنة النبوية المطهرة
	مدى التعارض بين حديث الحجارة وبين القواعد العامة
٥٤	في التشريع الاسلامي .

ص	
٦١	ثانيا - موقف المذاهب الاسلامية من الحيارة
٦٢	أ- المذهب الحنفى
٦٨	ب- المذهب الشافعى
٧٥	ج- المذهب المالكى
٧٨	د- المذهب الحنبلى
٨٣	هـ- المذهب الاباضى
٨٧	خلاصة او مقارنة
٩٠	الفصل الثانى - عناصر الحيارة
٩٠	المبحث الاول - عناصر الحيارة فى القانون المدنى
٩٢	المطلب الاول - تحديد السيطرة المادية
٩٣	أ- الاستحواذ الفعلى
٩٤	ب- السيطرة المادية بالواسطة
٩٧	المطلب الثانى - النية فى اكتساب الحق
٩٨	أولا - تحديد نية اكتساب الحق
٩٨	أ- النظرية الشخصية
٩٩	ب- النظرية المادية
١٠١	ج- موقف التقنين المصرى من النظريتين
١٠٣	- مدى النيابة فى نية اكتساب الحق
١٠٥	ثانيا - انتفاء نية الحائر فى اكتساب الحق
١٠٦	أ- تحديد الحائر العرضى
١٠٨	ب- آثار الحيارة العرضية
١٠٨	١- الحائر العرضى لا يكسب ملكية العقار بالتقادم
١١٠	٢- انتقال الحيارة العرضية
١١١	ج- حماية الحيارة العرضية
١١٢	د- تحول الحيارة العرضية الى حيارة أصيلة
١١٣	١- التحول بفعل الحائر
١١٤	٢- التحول بفعل الغير
١١٦	ثالثا - اعمال الاباحة ومجرد التسامح
١١٧	١- الاعمال التى تقوم على إثبات رخصة فى المباحات

ص	
١١٨	٢- الاعمال المبنية على التسامح
١١٩	خلاصة .
١٢١	<u>المبحث الثانى - عناصر الحيارة فى الفقه الاسلامى</u>
١٢٢	<u>المطلب الاول - تحديد السيطرة المادية على العقار</u>
١٢٤	<u>المطلب الثانى - نية اكتساب الحق فى الفقه الاسلامى</u>
١٢٥	<u>أولا - تحديد نية الحائر فى اكتساب الحق</u>
١٢٥	أ - أقوال فقهاء المذاهب
١٢٥	١- الفقه الحنفى والشافعى
١٢٦	٢- الفقه المالکى
١٢٧	٣- الفقه الحنبلى
١٢٨	٤- الفقه الإباضى
١٢٨	ب - بيان الحائر لأصل ملكيته للعقار المحار
١٢٩	<u>ثانيا - انتفاء نية الحائر فى اكتساب الحق</u>
١٣٠	١- المذهب الحنفى
١٣٠	٢- المذهب المالکى
١٣١	٣- المذهب الحنبلى
١٣٢	٤- المذهب الإباضى
١٣٢	خلاصة ومقارنة
١٣٣	جهل الحائر أصل مدخله فى الحيارة
١٣٤	<u>ثالثا - اعمال الرخص والتسامح</u>
١٣٧	<u>الفصل الثالث - مجال الحيارة</u>
١٣٨	<u>المبحث الاول - مجال الحيارة فى القانون المدنى</u>
١٣٩	<u>المطلب الاول - تحديد العقارات التى ترد عليها الحيارة</u>
١٣٩	أ - العقار بطبيعته
١٤٠	ب - العقار بالتخصيص
١٤١	ج - حيارة العقار فى حالة الشيوع
١٤٣	العقارات التى لا ترد عليها الحيارة
١٤٣	١- العقارات العامة
١٤٥	٢- العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة
١٤٧	٣- العقارات الموقوفة

ص

١٤٨	<u>المطلب الثانى - حيازة الاراضى الصحراوية</u>
١٤٩	أولا - حيازة العربان للاراضى الصحراوية
١٥٢	ثانيا- تطور ظاهرة حيازة الاراضى الصحراوية
١٦١	ثالثا- الاعتداد بالملكية فى المناطق الصحراوية
١٦٤	<u>المبحث الثانى - مجال الحيازة فى الفقه الاسلامى</u>
١٦٥	أولا - تحديد العقارات التى ترد عليها الحيازة
١٦٦	ثانيا- العقارات التى لاتخضع للحيازة
١٦٧	أ- الارض الوقف
١٦٨	ب - المساجد
١٦٩	ج - العقارات المخصصة للمنفعة العامة

الباب الثانى

١٧١	اعتداد القانون بحيازة العقار دون التعرض لملكيته
١٧٣	<u>الفصل الاول - حماية حيازة العقار مدنيا</u>
١٧٤	<u>المبحث الاول - حماية حيازة العقار فى القانون المدنى</u>
١٧٥	<u>المطلب الاول - الاصل التاريخى لحماية حيازة العقار</u>
١٧٧	<u>المطلب الثانى - حماية القضاء الموضوعى لحيازة العقار</u>
١٧٨	أ- دعوى استرداد الحيازة
١٨٢	ب - دعوى منع التعرض
١٨٧	ج - دعوى وقف الاعمال الجديدة
١٩٠	<u>المطلب الثالث - الحكم فى دعاوى حماية الحيازة</u>
١٩٠	الاختصاص بدعاوى حماية الحيازة
١٩٢	التكييف القانونى لدعاوى حماية الحيازة
١٩٣	اثبات حيازة العقار حال الغصب
١٩٥	اصدار الحكم وحجيته فى دعاوى الحيازة
٢٠٠	<u>المطلب الرابع - حماية القضاء المستعجل لحيازة العقار</u>
٢٠٢	القضاء المستعجل ودعوى منع التعرض

٢٤٩	تقدم الحائر مباشرة لقضاضى الحياره
٢٥٠	اصدار النيابة قرارا آخر بعد صدور قرار القاضى
٢٥١	<u>المطلب الرابع - دور القاضى الجنائى فى حماية الحياره</u>
٢٥٣	أثر الحكم الجنائى على منازعه الحياره
٢٥٥	مدى استثناف نزاع الحياره مع الحكم الجنائى
٢٥٥	تكييف الحكم الجنائى فى نزاع الحياره
٢٥٧	حجية الحكم الجنائى فى نزاع الحياره
٢٥٩	حساب المده وجراء الاخلال بالمواعيد
٢٦٠	<u>المطلب الخامس - منازعات التنفيذ على الحياره</u>
٢٦١	أولا - الاستشكال فى تنفيذ قرار قاضى الحياره
٢٦١	أ- جوار الاستشكال ب - عدم جوار الاستشكال
٢٦٥	ثانيا - الاستشكال فى الحكم الجنائى الصادر فى منازعه التنفيذ
٢٦٦	ثالثا - دعاوى عدم الاعتداد
٢٦٨	<u>المطلب السادس - تفسير المادة المستحدثة فى قانون العقوبات المصرى</u>
٢٧٣	<u>المبحث الثانى - حماية حياره العقار فى الفقه الجنائى الاسلامى</u>
٢٧٤	<u>المطلب الاول - جريمة التعدى على حياره العقار فى الفقه الاسلامى</u>
٢٧٨	<u>المطلب الثانى - جراء التعدى على حياره العقار فى الفقه الاسلامى</u>
	<u>الباب الثالث</u>
٢٨٣	اعتداد القانون بالحياره كسند لملكية العقار
٢٨٤	<u>الفصل الاول - الحياره كسند لملكية العقار</u>
٢٨٥	<u>المبحث الاول - الحياره كسند لملكية العقار فى القانون المدنى</u>
٢٨٦	<u>المطلب الاول - وضع الحياره بين أسباب كسب الملكية</u>
٢٨٦	فى القانون الرومانى - فى القانون الفرنسى - فى المصرى
٢٩٠	الرأى الاول - الحياره تعد قرينة على الملكية
٢٩١	الرأى الثانى - الحياره تعد سببا للملكية
٢٩٦	<u>المطلب الثانى - تبرير كسب الملكية العقارية بالحياره</u>
٢٩٧	(أ) القانون الرومانى (ب) القانون الفرنسى والمصرى

ص	
٣٠٤	<u>المبحث الثانى - الحيارة كسند لملكية العقار فى الفقه الاسلامى</u>
٣٠٥	<u>المطلب الاول - وضع الحيارة بين أسباب كسب الملكية</u>
٣٠٧	<u>الرأى الاول - الحيارة دالة على الملكية</u>
٣١٤	<u>الرأى الثانى - الحيارة سبب من أسباب كسب الملكية</u>
٣٢١	<u>المطلب الثانى - تبرير اكتساب الملكية بالحيارة</u>
٣٢٦	<u>الفصل الثانى - التمييز بين حيارة العقار وما قد يختلط بها</u>
٣٢٧	<u>المبحث الاول - التمييز بين حيارة العقار وما قد يختلط بها فى القانون المدنى</u>
٣٢٨	<u>المطلب الاول - التمييز بين حيارة العقار وملكيته</u>
٣٣٢	<u>المطلب الثانى - التمييز بين الحيارة والاستيلاء</u>
٣٣٩	<u>المطلب الثالث - التمييز بين الحيارة المكسبة للملكية والتقادم المسقط</u>
٣٤٣	<u>المبحث الثانى - التمييز بين حيارة العقار وما قد يختلط بها فى الفقه الاسلامى.</u>
٣٤٤	<u>المطلب الاول - التمييز بين حيارة العقار وملكيته</u>
٣٤٩	<u>المطلب الثانى - التمييز بين حيارة العقار واحياء الارض الموات</u>
٣٤٩	<u>أولا - تعريف الارض الموات</u>
٣٥١	<u>ثانيا - الاحياء الفعلية للارض الموات</u>
٣٥٤	<u>ثالثا - أثر احياء الارض الموات</u>
٣٥٥	<u>رابعا - حكم الارض الموات المسبوقه بالاحياء</u>
	<u>القسم الثانى</u>
٣٦٠	<u>شروط اكتساب ملكية العقار بالحيارة</u>
	<u>الباب الاول</u>
٣٦١	<u>الشروط المتعلقة بأوصاف الحيارة المكسبة للملكية</u>
٣٦٣	<u>الفصل الاول - شرط مشروعية حيارة العقار</u>
٣٦٤	<u>المبحث الاول - شرط مشروعية الحيارة فى القانون المدنى</u>
٣٦٥	<u>المطلب الاول - شرط هدوء الحيارة</u>
٣٦٧	<u>أولا - نصب حيارة العقار بالقوة</u>
٣٧٠	<u>ثانيا - نصب حيارة العقار بالتحايل</u>

ص	
٣٧٢	أولا - تعريف الحيلة في حيازة العقار
٣٧٣	- تمييز الحيلة عن الحالات المشابهة لها
٣٧٥	ثانيا - انواع ومظاهر الحيل
٣٨٠	- عيب الهدوء عيب نسبى
٣٨١	- زوال عيب الهدوء
٣٨٤	المطلب الثانى - ظهور الحيازة
٣٨٥	عيب الخفاء عيب نسبى
٣٨٧	زوال عيب الخفاء
٣٨٨	المطلب الثالث - وضوح الحيازة
٣٨٩	تطبيقات خاصة بشرط الوضوح
٣٩٠	عيب عدم الوضوح نسبى
٣٩١	زوال عيب الغموض
٣٩٢	المطلب الرابع - استمرار الحيازة
٣٩٤	تقدير شرط الاستمرار
٣٩٥	تخلف شرط الاستمرار يعد عيبا مطلقا
٣٩٧	المبحث الثانى - شروط مشروعية الحيازة فى الفقه الاسلامى
٣٩٨	المطلب الاول - سكوت المحار عليه وعدم اعتراضه (هدوء الحيازة)
٣٩٨	نصوص الفقه الاسلامى المتعلقة بهذا الشرط
٣٩٨	أ- الحنفى والشافعى
٣٩٩	ب- المالكى
٣٩٩	ج- الحنبلى
٤٠٠	د- الفقه الاباضى
٤٠١	أولا - نصب حيازة العقار بالقوة
٤٠٣	شروط نصب حيازة العقار بالقوة
٤٠٤	ثانيا - نصب حيازة العقار بالاحتياط
٤٠٥	أ- تعريف الحيلة
٤٠٧	ب- انواع الحيل ومظاهرها
٤٠٩	= مظاهر الحيلة فى الحيازة

ص	
٤١١	= زوال عيب الاكراه
٤١٢	خلاصة ومقارنة
٤١٣	المطلب الثانى - مشاهدة مالك العقار المحار لاعمال الحائر (ظهور الحيازة)
٤١٣	أ- الفقه الحنفى والشافعى
٤١٤	ب- الفقه المالكي
٤١٤	أولا - حضور المحار عليه ورؤيته لتصرفات الحائر
٤١٦	ثانيا - عياب المحور عليه وأثره
٤١٨	ج- الفقه الحنبلى د - الفقه الاباضى
٤١٩	خلاصة آراء الفقه الاسلامى ومقارنتها بأحكام القانون المدنى
٤٢١	المطلب الثالث - علم مالك العقار المحار بحيازة الغير له (وضوح الحيازة)
٤٢١	أ- الفقه الحنفى والشافعى ب- الفقه المالكى
٤٢٤	ج- الفقه الحنبلى د - الفقه الاباضى
٤٢٥	خلاصة آراء فقهاء المذاهب المختلفة
٤٢٧	المطلب الرابع - استمرار قيام الحائر بالاعمال المألوفة
٤٢٧	أ- الفقه الحنفى والشافعى ب- الفقه المالكى
٤٣٠	ج- الفقه الحنبلى د - الفقه الاباضى
٤٣٢	خلاصة آراء الفقهاء
٤٣٣	مقارنة احكام الفقه الاسلامى فى شروط وضع اليد باحكام القانون المدنى
٤٣٤	الفصل الثانى - الشروط الخاصة بحيازة العقار المدة القصيرة
٤٣٥	المبحث الاول - حسن النية فى التقادم القصير
٤٣٦	المطلب الاول - تعريف شرط حسن النية
٤٤٢	المطلب الثانى - وقت وتوافر حسن النية
٤٤٦	المطلب الثالث - تقدير حسن النية واثباتها
٤٤٦	أولا - تقدير حسن النية
٤٤٧	ثانيا - اثبات حسن النية
٤٥١	المبحث الثانى - السبب الصحيح فى التقادم القصير
٤٥٣	المطلب الاول - وجوب ان يكون السبب تصرفا قانونيا صادرا من غير مالك

ص	
٥٠١	أقسام وضع اليد من حيث المدة
٥٠٤	ج - الفقه الحنبلى
٥٠٧	د - الفقه الاباضى
٥٠٨	خلاصة ومقارنة
٥٠٩	المطلب الثانى - حساب مدة وضع اليد
٥١١	الفصل الثانى - العقوبات التى تعترض مدة الحيازة
٥١٢	المبحث الاول - عقوبات مدة الحيازة فى القانون المدنى
٥١٣	المطلب الاول - وقف مدة وضع اليد المكسب للملكية
٥١٤	أولا - تحديد وقف المدة فى التقادم المكسب
٥١٦	ثانيا - اسباب وقف التقادم المكسب
٥١٦	أ - الاسباب العامة
٥١٨	ب - الاسباب الخاصة
٥١٩	أثر وقف سريان مدة وضع اليد
٥٢١	المطلب الثانى - انقطاع مدة وضع اليد المكسب للملكية
٥٢١	أولا - تحديد انقطاع المدة فى التقادم المكسب
٥٢٣	ثانيا - اسباب انقطاع التقادم المكسب
٥٢٤	أ - الانقطاع الطبيعى
٥٢٤	١ - التخلى الاختيارى عن الحيازة
٥٢٥	٢ - ازالة وضع اليد قهرا
٥٢٦	ب - الانقطاع المدنى
٥٢٧	الوسيلة الاولى - اقرار الحائر
٥٢٨	١ - الاقرار الصريح
٥٢٩	٢ - الاقرار الضمنى
٥٢٩	٣ - اثبات الاقرار
٥٣٠	الوسيلة الثانية - المطالبة القضائية
٥٣١	١ - أن تكون المطالبة من المالك الحقيقى
٥٣٢	٢ - رفع المطالبة ضد الحائر
٥٣٢	٣ - طلب ملكية العقار المحار
٥٣٣	٤ - أن تكون المطالبة برفع دعوى امام القضاء

ص

٥٣٥	أ- رفع الدعوى امام محكمة مختصة
٥٣٦	١- شطب الدعوى
٥٣٧	٢- ترك الخصومة
٥٣٨	٣- سقوط الخصومة
٥٣٨	٤- انقضاء الخصومة
٥٣٩	٥- عدم قبول الدعوى
٥٣٩	٦- قبول الدعوى
٥٤٠	٧- رفض الدعوى
٥٤١	ب- رفع النزاع امام محكمة غير مختصة
٥٤٢	١- رفع الدعوى امام القضاء المستعجل
٥٤٣	٢- رفع النزاع امام القضاء الادارى
٥٤٤	٣- رفع النزاع الى هيئات التحكيم
٥٤٥	ج- التنبيه
٥٤٥	ثالثا - اثر انقطاع التقادم
٥٤٦	١- أثر الانقطاع الطبيعى
٥٤٧	٢- اثر الانقطاع المدنى
٥٤٧	أ- اثر الانقطاع حالة اقرار الحائز
٥٤٩	ب- اثر الانقطاع بالمطالبة القضائية
٥٥٠	٣- الفارق بين تقطع الحيازة وانقطاع التقادم
٥٥١	٤- حصر اسباب الانقطاع ورقابة محكمة النقض عليها
٥٥٣	المبحث الثانى - عقبات مدة وضع اليد فى الفقه الاسلامى
٥٥٤	المطلب الاول - وقف سريان مدة وضع اليد المكسب للملكية
٥٥٦	أ- فقد الاهلية أو نقصها
٥٥٧	ب- الغيبة
٥٥٨	ج- جهل المحور عليه بالحيازة
٥٥٩	د - العلاقة الزوجية والقرابة
٥٦٠	هـ - سطوة المدعى عليه

ص

- ٥٦١ المطلب الثانى - انقطاع مدة وضع اليد المكسب للملكية
- ٥٦١ أ- تضى الحائر عن الحياة
- ٥٦١ ب- اقرار الحائر بأحقية العقار المحار
- ٥٦٢ ج- المطالبة القضائية.
- ٥٦٤ الفصل الثالث - الخلافة فى الحياة المكسبة للملكية العقار
- ٥٦٥ المبحث الاول - الخلافة فى الحياة فى القانون المدنى
- ٥٦٦ المطلب الاول - تحديد الخلافة فى الحياة المكسبة للملكية
- ٥٧١ المطلب الثانى - انتقال الحياة الى الخلف الخاص
- ٥٧٢ أولا - طرق انتقال وضع اليد الى الخلف الخاص
- ٥٧٢ أ- الانتقال العادى بالتسليم الفعلى
- ٥٧٤ ب- الانتقال المعنوى بالتسليم الحكمى
- ٥٧٥ استمرار السلف واضعا يده لحساب الخلف
- ٥٧٦ استمرار الخلف واضعا يده لحساب نفسه
- ٥٧٧ ثانيا - ضم مدة حياة السلف الى الخلف الخاص
- ٥٨١ صفات الحياة بعد انتقالها الى الخلف الخاص
- ٥٨٣ المطلب الثالث - انتقال الحياة الى الخلف العام
- ٥٨٤ صفات الحياة بعد انتقالها الى الخلف العام
- ٥٨٦ ضم مدة حياة السلف الى الخلف العام
- ٥٨٩ المبحث الثانى - الاستخلاف فى الحياة فى الفقه الاسلامى
- ٥٩٠ المطلب الاول - ضم مدة وضع اليد الى الخلف الخاص
- ٥٩٢ المطلب الثانى - الخلافة العامة فى الحياة
- ٥٩٢ أولا - انتقال التركة الى الوارث
- ٥٩٣ ثانيا - ضم مدة الحياة الى الخلف العام
- ٥٩٥ خلاصة

ص

القسم الثالث

٥٩٦ اجراءات اكتساب ملكية العقار بالحيارة

الباب الاول

٥٩٧ دعوى ثبوت الملكية العقارية بالحيارة

٥٩٨ الفصل الاول - طبيعة دعوى ثبوت الملكية العقارية

المبحث الاول - طبيعة دعوى ثبوت الملكية العقارية بالحيارة

٥٩٩ ومباشرتها في القانون المدني

٦٠٠ المطلب الاول - طبيعة دعوى ثبوت ملكية العقار بالحيارة

٦٠٠ النشأة التاريخية لدعوى ثبوت الملكية العقارية وتطورها

٦٠٣ تحديد طبيعة دعوى ثبوت الملكية

٦٠٦ المطلب الثاني - التمييز بين دعاوى ثبوت الملكية ودعاوى الحيارة

٦٠٦ أساس التمييز :

أولاً - نتائج التمييز بين دعوى ثبوت الملكية

٦٠٧ ودعاوى الحيارة .

٦١٠ ثانياً - التمييز بين دعوى ثبوت الملكية والحق الذي تحميه

٦١٣ المطلب الثالث - مباشرة دعوى ثبوت الملكية

٦١٣ أولاً - مباشرة الدعوى بالمطلب

٦١٣ اطراف خصومة دعوى ثبوت الملكية

٦١٣ اجراءات دعوى ثبوت ملكية العقار

٦١٧ ثانياً - مباشرة الدعوى بالدفع

٦١٩ أ - التمسك بالدفع يكسب الملكية بالتقادم

٦٢١ - من له حق التمسك بالدفع بالتقادم

٦٢٢ ب - النزول عن التمسك بالتقادم المكسب

٦٢٨ المطلب الرابع - المحكمة المختصة بنظر دعوى ثبوت الملكية

٦٢٨ أ - الاختصاص النوعي

٦٢٩ ب - الاختصاص القيمي

٦٣٠ ج - الاختصاص المحلي

٦٣١ د - ميعاد رفع دعوى ثبوت الملكية

ص

المبحث الثانى - دعوى ثبوت الملكية العقارية بالحيارة فى
الفقه الاسلامى.

٦٣٣

المطلب الاول - طبيعة دعوى ثبوت الملكية العقارية بالحيارة

٦٣٤

التمييز بين دعوى ثبوت الملكية ودعوى الحيارة

٦٣٧

المطلب الثانى - مباشرة دعوى ثبوت الملكية

٦٣٩

أ- مباشرة الدعوى بالطلب

٦٤٠

اطراف الدعوى

٦٤٢

نظر الدعوى

٦٤٥

ب- مباشرة الدعوى بالدفع

٦٤٦

أولا - التمسك بالدفع باكتساب الملكية بالتقادم

٦٤٨

الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمن

٦٤٨

ثانيا- النزول عن التمسك بالدفع بالتقادم

٦٥٨

المطلب الثالث - الاختصاص بنظر دعوى ثبوت الملكية العقارية

٦٦٠

أولا - الاختصاص المكانى

٦٦١

ثانيا- الاختصاص النوعى

٦٦٣

ثالثا- الاختصاص القيمى

٦٦٤

الفصل الثانى - اثبات ملكية العقار بالحيارة

٦٦٥

المبحث الاول - اثبات ملكية العقار بالحيارة فى القانون المدنى

٦٦٦

المطلب الاول - دور الحيارة فى اثبات ملكية العقار

٦٦٧

أولا- اثبات المدعى ملكيته للعقار بالحيارة

٦٧٠

افتراض الركن المعنوى للحيارة عند ثبوت الحيارة الفعلية

٦٧١

ثانيا- نفى اثبات ملكية العقار بالحيارة

٦٧٥

أ- نفى حيارة المدعى بتخلف ركنى الحيارة أو أحدهما

٦٧٦

ب- نفى حيارة المدعى باثبات تغيير صفتها

٦٧٨

ج- نفى حيارة المدعى باثبات عيوبها

٦٧٨

المطلب الثانى - تعارض طرق الاثبات فى دعوى ثبوت الملكية

٦٨٠

- حالة التنازع بين حيارتين

٦٨٤

المطلب الثالث - سلطة محكمة الموضوع فى اثبات الملكية بالحيارة ورقابطة

٦٨٦

محكمة النقض .

ص

- ٦٨٩ المبحث الثاني - اثبات ملكية العقار بالحيارة في الفقه الاسلامي
- ٦٩٠ المطلب الاول - دور الحيارة في اثبات ملكية العقار
- ٦٩٠ أولا - اثبات ملكية العقار بالحيارة في المذاهب الفقهية
- ٦٩٠ أ - الفقه الحنفي
- ٦٩١ ب - الفقه الشافعي
- ٦٩٢ ج - الفقه المالكي
- ٦٩٤ د - الفقه الحنبلي
- ٦٩٥ ه - الفقه الاباضي
- ٦٩٥ ثانيا - عب ٦ اثبات حيارة العقار
- ٦٩٩ المطلب الثاني - مدن حواز اثبات الحيارة بشهادة السماع
- ٧٠٢ المطلب الثالث - تعارض طرق الاثبات والترجيح بين البينة والحيارة
- ٧٠٢ أولا - تعارض البيئات في المذاهب الفقهية
- ٧٠٢ أ - الفقه الحنفي
- ٧٠٢ ب - الفقه الشافعي
- ٧٠٣ ج - الفقه المالكي
- ٧٠٤ د - الفقه الحنبلي
- ٧٠٤ ه - الفقه الاباضي
- ٧٠٥ ثانيا - الترجيح بين بينة الحائر ومدعى الملكية
- ٧٠٥ أ - حالة ما اذا كان العقار في حيارة شخص وآخر يدعى ملكيته .
- ٧٠٧ ب - حالة ما اذا كان العقار في حيارة كل من الخصمين ويدعيه كل منهما لنفسه كاملا .
- ٧٠٨ ج - حالة ما اذا كان العقار ليس بحيارة أحد الخصمين وكل منهما يدعيه لنفسه .

الباب الثانى

- ٧١٢ الحكم فى دعوى ثبوت ملكية العقار المحار وشهر ملكيته
- ٧١٣ الفصل الاول - الحكم فى دعوى ثبوت ملكية العقار المحار وأثره
- المبحث الاول - الحكم فى دعوى ثبوت ملكية العقار المحار وأثره
- ٧١٤ فى القانون المدنى .
- ٧١٥ المطلب الاول - الحكم الابتدائى فى دعوى ثبوت الملكية بالحيارة
- ٧١٥ تعريف الحكم بثبوت الملكية
- ٧١٥ صدور الحكم فى دعوى ثبوت الملكية
- ٧١٧ طبيعة الحكم بثبوت الملكية العقارية
- ٧٢٠ المطلب الثانى - الطعن فى الحكم الصادر فى دعوى ثبوت الملكية
- ٧٢٠ أولا - الطعن بالاستئناف
- ٧٢١ (أ) - المحكمة المختصة بنظر الاستئناف
- ٧٢٢ (ب) - الخصوم فى الاستئناف
- ٧٢٤ (ج) - الطلبات الجديدة فى الاستئناف
- ٧٢٥ (د) - ميعاد استئناف الحكم فى دعوى ثبوت الملكية
- ٧٢٦ ثانيا - الطعن بالنقض فى حكم ثبوت الملكية
- ٧٢٩ المطلب الثالث - حجية الحكم يثبت الملكية العقارية
- ٧٢٤ أولا - تحديد الحجية وشروطها بالنسبة لحكم ثبوت الملكية
- ٧٢٩ أ - تحديد حجية الامر المعقضى
- ٧٣١ ب - شروط حجية الحكم يثبت الملكية
- ٧٣٢ ثانيا - حجية حكم ثبوت الملكية بالنسبة للأشخاص والموضوع
- ٧٣٢ أ - الحجية بالنسبة للأشخاص
- ٧٣٥ ب - الحجية بالنسبة للموضوع
- ٧٣٨ المطلب الرابع - آثار الحكم يثبت الملكية العقارية
- ٧٣٨ أولا - أثر الحكم بالنسبة لملكية العقار المحار
- ٧٤٠ ثانيا - العلاقة بين الحائز والمالك فى حالة رفض الدعوى
- ٧٤٠ أ - استرداد حائز العقار للمصروفات
- ٧٤٢ ب - حالة قيام الحائز بالبناء أو الغراس فى الأرض المحارة .

ص

٧٤٣ ١- حالة الحائز حسن النية

٧٤٣ ٢- حالة الحائز سيء النية

٧٤٤ ج- مسئولية الحائز حالة هلاك العقار أو تلفه

٧٤٥ ١- مسئولية الحائز حسن النية

٧٤٥ ٢- مسئولية الحائز سيء النية

المبحث الثانى - الحكم فى دعوى ثبوت ملكية العقار المحار

٧٤٦ وأثره على الفقه الاسلامى.

٧٤٧ المطلب الاول - صدور الحكم فى دعوى ثبوت ملكية العقار المحار

٧٤٧ أولا - تعريف الحكم واصداره

٧٤٩ ثانيا - الطعن فى الحكم

٧٥٢ المطلب الثانى - حجية الحكم الصادر فى دعوى ثبوت الملكية

٧٥٦ المطلب الثالث - أثر الحكم الصادر فى دعوى ثبوت الملكية

٧٥٦ أولا - أثر الحكم بالنسبة لملكية العقار المحار

ثانيا - العلاقة بين الحائز والمالك فى حالة

٧٥٧ رفض الدعوى.

أولا - حالة قيام الحائز بالبناء أو الغراس

٧٥٧ على الارض.

٧٥٧ أ- البانى أو الغارس سيء النية

٧٥٨ ب- البانى أو الغارس حسن النية

ثانيا - مسألة استحقاق الثمار وغلة العقار

٧٥٩ فى مدة الحيازة.

٧٦٠ أ- فى حالة حسن نية المودر

٧٦٠ ب- فى حالة سوء نية المودر

٧٦٢ الفصل الثانى - شهر الملكية العقارية المكتسبة بالحيازة

المبحث الاول - شهر الملكية العقارية المكتسبة بالحيازة فى نظام

٧٦٤ الشهر الشخصى.

٧٦٥ المطلب الاول - تحديد وتعريف نظام الشهر الشخصى.

٧٦٨ المطلب الثانى - وضع الحيازة المكتسبة للملكية فى نظام الشهر الشخصى

٧٧١ - اجراءات تحقيق وضع اليد فى الطبيعة

ص

- ٧٧٣ المطلب الثالث - تسجيل حكم ثبوت الملكية العقارية المكتسبة بالحيارة
المبحث الثانى - شهر الملكية العقارية المكتسبة بالحيارة فى
 ٧٧٦ نظام السجل العينى.
- ٧٧٧ المطلب الاول - تحديد نظام السجل العينى وتاريخه فى مصر.
 ٧٧٩ المطلب الثانى - وضع الحيازة المكتسبة للملكية فى ظل السجل العينى
 ٧٧٩ أ- خطر تملك العقار بالحيارة
 ب- نظام السجل العينى لايحظر كسب الملكية
 ٧٨١ بالحيارة.
- ٧٨٨ المطلب الثالث - شهر وضع اليد لأول مرة فى السجل العينى
 ٧٩٥ أثر اجراء القيد الاول
- ٧٩٤ المطلب الرابع - شهر حكم ثبوت ملكية العقار المحار فى نظام السجل العينى
 ٧٩٦ دعاوى الحيازة فى السجل العينى
- المبحث الثالث - شهر الملكية العقارية المكتسبة بالحيارة فى
 ٧٩٧ الفقه الاسلامى.
- ٨٠٢ الخاتمة
- ٨١٣ المراجعات
- ٨٥٩ محتويات البحث